تمهيد:

تعبر مرحلة العصور الوسطى عن الفترة الزمنية التي لحقت سقوط الامبراطورية الرومانية الى عصر النهضة والاصلاح الديني وسقوط القسطنطينية، وهي فترة واقعة بين ازدهار الحضارة القديمة والحديثة وبدأت من القرن الخامس واستمرت حتى القرن الخامس عشر ومرتبطة في ذهن المؤرخين بعصور الظلمات والتأخير الحضاري في أوربا ما يقابله ازدهار حضاري في الشرق والدول الاسلامية وبالتالي هناك تياران أساسيان في هذه المرحلة وهما الفكر الغربي والفكر العربي تبعهما العديد من النظم الاقتصادية، لذا سنحاول تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

المبحث الثاني: النظم الاقتصادية في العالم الغربي.

المبحث الثالث: الوقائع الاقتصادية في العالم الاسلامي.

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

يرى الكثير من المؤرخين أن النقاشات في الواقع لازلت محتدمة سوءا على مستوى البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية لتحديد حقبة العصور الوسطى ولا نجد ثمة من يقول وبشكل مطلق إن هناك تاريخ محدد لهذه الحقبة ولكن في المجمل الأساس في تحديدها هو التطور السيكولوجي والأخلاقي والديني والاقتصادي، ولقد وجدت في العالم آنذاك حضارتان هما الحضارة المسيحية في الغرب والحضارة الاسلامية في الشرق ، والتي بدأت عند سقوط روما وحتى سقوط القسطنطينية بيد الاتراك في القرن الخامس عشر فقد انتهت كل مظاهر النظام العبودي وانتهت معها الامبراطوريات الرومانية الشرقية والغربية وانتهت ايضاً الحضارة الفارسية التي قضت عليها غزوات عديدة شنها العرب المسلمون لتضمها الى حضارة الاسلام، وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى سواء في أوربا أو في العالم الاسلامي.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوربا.

سنحاول في هذا المطلب الالمام بالفكر الاقتصادي في أوربا في العصور الوسطى من خلال وضع مدخل عام ثم التطرق لأهم معالمه اضافة الى تقييمه.

أولا-مدخل عام حول الفكر الاقتصادي في أوربا: مرت أوربا من القرن الرابع الى القرن العاشر بتدهور اقتصادي وفي القرن الحادي عشر بدأت بعض ظواهر الانتعاش فازدهرت بعض الصناعات الحرفية وظهرت بعض الممالك القوية كمملكة فرنسا وفي القرن الثالث عشر استمر الازدهار وبناء الكنائس وظهرت صناعات مختلفة في شمال ايطاليا، وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية من الانهيار التام والانتعاش اليسير كان البحث العلمي متأخرا في مجمله.[1]

من جانب آخر تم خلق ما يسمى بالاقتصاد الطبيعي أو الاقتصاد المغلق الأمر الذي يجعل كل ما ينتج يذهب بشكل مباشر إلى الاستهلاك والمجتمع يسوده القطاع الزراعي وقضي على ما تبقى من النظام النقدي والسمة الحضارية في ظل الإمبراطورية الرومانية، حتى إن المبادلات التجارية انخفضت بشكل كبير بين عموم المقاطعات الرومانية بسبب عدم الطمأنينة وعموم الدول الأوربية ولم يعد هناك مكانا يذكر للمبادلات التجارية مع دول المشرق.[2]

ثانيا-معالم الفكر الاقتصادي في أوربا: ساد في العصور الوسطى التكوين الاجتماعي الاقطاعي وذلك بالاعتماد على طريقة الانتاج التي تحدد طبيعة النظام السائد والتي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي مجتمعات أوربا، وتتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي الأوربي في هذه المرحلة بالذات في فكر المدرسيين الذي ازدهر في جامعات أوربا الوليد ة وكان يقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين في محالة للتوفيق بين الدين والفلسفة وقد ركز هذا الفكر الاقتصادي حتى القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين هما الثمن العادل والفائدة، فالنسبة للثمن العادل فهو متعلق بنفقة الانتاج وابتداء منها يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة وتكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لقواعد الأخلاق المسيحية أما الفائدة فقد بادر المدرسيين بتحريم الاقراض بفائدة مستندين على أفكار توماس الإكويني والكنيسة وكذا آ راء أرسطو إلا أن هذا لم يدم خصوصا مع تطور الظروف الاقتصادية مما دفعهم إلى إباحة الفائدة على سبيل الاستثناء في بعض الحالات.

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن الرابع عشر من فكر المدرسيين بوادر الفكر الاقتصادي الذي ينشغل بقضايا القيمة والائتمان وبمشكلات النقود خاصة المعدنية ومشكلات التبادل مع الخارج والتحركات الدولية للذهب والفضة فضلا عن انشغاله بالفائدة والربح[3]، اضافة الى فكرتي الثمن العادل والفائدة هناك أفكار

[1]- حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:24.

[2]- محمود صالح العطية، محاضرات في الفكر الاقتصادي//العصور الوسطى والعهد الاقطاعي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، ص: 2

[3]- شفيقة صديقي، مرجع سابق، ص-ص:19.

اقتصادية أخرى سادت في أوربا في فترة العصور الوسطى تعلقت بعلم الاقتصاد ومشروعية الملكية الفردية والنشاط التجاري اضافة الى نظرية القيمة.

فعلم الاقتصاد لم يكن معروفا في العصور الوسطى بالشكل الذي عرف به فيما بعد ولكن معظم المتأثرين بالفكر المسيحي ناقشوا واقترحوا قواعد أخلاقية تستهدف ادارة النشاط الاقتصادي ادارة صالحة وعادلة وقائمة على أساس اللاهوت المسيحي من جهة وقبول أفكار أرسطو من جهة أخرى، أما بالنسبة للملكية الخاصة فلم يكن هناك انكار لمشروعيتها في بداية ومنتصف العصور الوسطى الا أن آباء المسيحية الأوائل اعتقدوا أن السعي وراء الثروة يعرض النفس البشرية للهلاك الأمر الذي أثر على زيادة الملكية الخاصة وتعرضت للهجوم في نهاية العصور الوسطى اذ ظهر التعارض الشديد بين التعاليم الدينية وبين نظام اقتصادي ينمو بصفة مستمرة معتمدا على الملكية الخاصة وكان غالبية مفكري العصور الوسطى وعلى رأسهم القديس توماس الاكويني يميلون الى التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية والمطالب الروحية للمسيحية وقد أبرز الاكويني أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة في الحدود التي لا تخرج عن فلسفة الكنيسة، أما النشاط التجاري فان توماس الاكويني يتفق مع أرسطو في الحكم على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية ولكنها شر لابد منه في حياة اجتماعية بعيدة عن الكمال، وفي الأخير فقد فرق مفكروا العصور الوسطى الغربيون بين عاملين محددين للقيمة هما العامل الاقتصادي والعامل الطبيعي وقد أكد الاكويني بأن العامل الطبيعي يعبر عن الحاجات واهتم بمناقشة أثر العقيدة والأخلاق في تهديب الحاجات وترتيبها وأشار الى أن القيمة تعتمد على تكلفة العمل وبعض التكاليف الضرورية للإنتاج.[1]

وبصفة عامة فان الطابع العام للفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى كان أخلاقيا واهتم بالدرجة الأولى بالعدل والأخلاق المسيحية وكان توماس الأكويني هو خير معبر عن هذه الفترة.

ثالثا- تقييم الفكر الاقتصادي الأوروبي: يمكن تلخيص تقييم الفكر الاقتصادي الأوروبي فيمايلي:[2]

- لم ينطوي على تحليل علمي وانما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ الدين والأخلاق في نطاق الثروة والاقتصاد؛
- فرضت الكنيسة الكثير من القيود على النشاط الاقتصادي وتحديرها للناس من الانقياد لدافع الحصول على الثروة والربح؛
- كانت أسس التفكير الاقتصادي متسقة مع طبيعة الحياة الاقتصادية الراكدة وسيطرة أفكار الدين المسيحي على النفوس.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي في العالم الاسلامي.

محاولة منا للإلمام بالفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى سنحاول في هذا المطلب التطرق الى مدخل عام حوله ومعاله وأهم أعلامه.

أولا- مدخل عام للفكر الاقتصادي في العالم الاسلامي: تعتبر العصور الوسطى عصور الظلمات بالنسبة لا وربا وانتقال الحضارة الى الدولة الاسلامية، فالمدرسة الاقتصادية الاسلامية هي جزء من كيان المدرسة الاسلامية التي ظهرت بعد انتهاء العصر الأول للرسالة النبوية بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وبعد الازدهار الدي تحقق حتى وصلت الى القمة في القرن15 م، ولكن لم يهتم الغربيون المستشرقون بأعمال هذه المدرسة في مجال العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد رغم انتقال جانب من الفكر الاسلامي الاجتماعي بصورة مباشرة وغير مباشرة الى الفكر الغربي وخاصة خلال فترة الحضارة الأندلسية.

الفكر الاقتصادي الاسلامي هو بمثابة اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة والذي يتم في اطار الشريعة الاسلامية وأهداف ومصالح الأمة

[1]- عبد على كاظم المعموري، مرجع سابق، ص-ص:54-57.
[2]- المرجع نفسه، ص:59.

الاسلامية وفقا لمبادئ الدين الاسلامي كما جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية واعمال فقه الصحابة ولآراء الفلاسفة والفقهاء من المسلمين والمؤلفات العديدة التي تعرضت للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية.[1]

ثانيا-معالم الفكر الاقتصادي الاسلامي: بدأ الفكر الاقتصادي الاسلامي في الظهور في أواخر العصور الوسطى وعلى وجه التحديد في القرن 14 م أي قبل بداية الفكر الاقتصادي الأوروبي، ولم تكن الظروف الاقتصادية تختلف كثيرا عن تلك كانت تعيشها المجتمعات الأوروبية حيث كانت الزراعة هي النشاط الغالب وملكية الأرض قاصرة على طبقة معينة وموزعة بين السلطان الحاكم والأمراء وكبار قادة الجيش، ومن أبرز معالم الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى مايلي:[2]

1- **احترام الملكية الفردية**: فالملكية في الاسلام ملكية فردية لكن هناك واجبات على المالك وتدخل من جانب الدولة لتخفيف ما يترتب على دلك من مساوئ.
2- **الحث على العمل:** مجد الاسلام العمل ولم يفاضل بين أنواعه وليس هناك أي حرج من العمل في التجارة.
3- **اقرار الرق:** تأثر الاسلام بمقتضيات النظام الذي كان سائدا عند نشأته فأقر الرق ولكنه لم يؤسسه على أية تفرقة بين الناس وأوجب حسن معاملة الرقيق وحبب الى المالك العتق وجعله كفارة عن كثير من الآثام.
4- **تحريم الربا:** حرم القرآن والسنة القرض بفائدة لمنع استغلال حاجة المحتاجين وألا توجد طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون أن تبدل جهدا من عمل.
5- **محاربة الاحتكار:** نهى الاسلام عن الاحتكار وطبق الحكام المسلمون عقوبات على المحتكرين لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين من خلال رفع السعر.

ثالثا-أهم أعلام الفكر الاقتصادي الاسلامي:

1- الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332م –1406 م):

اهتم ابن خلدون اهتماما كبيرا بالاقتصاد فخصص لد راسة الظواهر الاقتصادية قسما هاما في مقدمته، وسنحاول فيما يلي عرض أهم أفكاره الاقتصادية والتي أعطت دفعا قويا للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

أ- نظرة ابن خلدون للثروة ومصدرها:

- يوضح ابن خلدون أن كل الثروات الموجودة في العالم هي ملك لله سبحانه وتعالى سخرها للإنسان وما عليه إلا الاستخلاف في الأرض والانتفاع منها، ومن هنا يتضح أنه يرى أن موضوع الاقتصاد يرتكز على عاملين أساسين هما البحث عن الثروة واعتبار الطبيعة المصدر الاصلي لها و الحصول عليها يكون بالعمل؛

- يعطي ابن خلدون أهمية كبيرة للنشاط الاقتصادي أو ما يسميه "بوجوه المعاش"، والتي تتمثل في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة والتجارة والخدمات الأخرى.[3]

ب- **القيمة: القيمة** عند ابن خلدون تحدد من خلال **العمل الذي بذل فيها وكل ما تكلفته السلعة من عمل أو غيره** اضافة الى المنفعة والتي تتمثل المنفعة حسب ابن خلدون في قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع الحاجة، ويفرق ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فالقيمة الاستعمالية :هي ما تقدمه تلك السلعة من منافع للناس ولمستعمليه، أما القيمة التبادلية فلا تتحقق إلا إذا كانت مطلوبة من طرف الآخرين[4].

---

[1]- معين السيد أمين، مرجع سابق، ص:252

[2]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة سباب الجامعة، الاسكندرية،2000، ص:21.

[3]- رفيقة حروش ، الاقتصاد السياسي، دار الأمة، الجزائر،2011، ص:56.

[4]- ماجدة شلبي، مرجع سبق ذكره، ص:3 .

ج- **تقسيم العمل:** حدد ابن خلدون العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقسيم العمل فيقرر أن الفائض المتحقق من هذا الأخير يمكن التعبير عنه في شكل كمية من العمل أو في شكل كمية الناتج، وهو يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية لأن الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عن مزيد من السلع الكمالية ويمكن استعماله في المبادلة مع الدول الأخرى الأمر الذي يودي الى المزيد من الغنى وهو ما يسمى **بمنفذ الفائض** وهي النظرية التي نسبت فيما بعد الى آدم سميت.[1]

د- **العمران:** اعتمد ابن خلدون على درجة العمران كعامل ومقياس للنمو الاقتصادي، ويرى "أن كثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه."

ه- **النقود:** يرى ابن خلدون أن للنقود وظيفتان الأولى كونها أداة للمبادلة والثانية أداة للادخار، وحسبه النقود هي الذهب والفضة وهما أصل المكاسب كلها فلا يتم تحقيق أيّ أهداف أو مكاسب من النشاط الاقتصادي إلا بتوظيفها.[2]

و- **الثمن:** يعتبر الثمن عند ابن خلدون التعبير النقدي للقيمة ومحدداته في السوق هي **نفقة الانتاج** فزيادتها تودي الى زيادة الثمن و **قوى العرض والطلب،** ويرى ابن خلدون **أن** ثمن أيّ سلعة يتحدد في السوقو يسمى بالثمن الجاري كما أن أثمان السلع ترتفع كلما كان الاقبال عليها كبير.[3]

ي- **الفضلة عند ابن خلدون:** تناول ابن خلدون موضوع "الفضلة"، وهي ما يعرف **حاليا بالفائض الاقتصادي** أو **القيمة المضافة،** فيقول "إن أصحاب الجاه (أي أقوياء الأرض)، في جميع أصناف المعاش أكثر يسرا وثروة من فاقدي الجاه"، فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم فهم يستعملون في معاشهم الناس من غير عوض."

كما تفطن ابن خلدون للاستغلال الذي يحدث فيما بعد لليد العاملة في ظل النظام الرأسمالي وهو **استغلال جزء من جهد العمال من طرف الطبقة الرأسمالية** و هو ما سمّي من طرف كارل ماركس بفائض القيمة فقيمة الأعمال التي يعين بها العمال أصحاب المال تعود على هؤلاء وهي تعبر عن فائض للقيمة بالنسبة لهم.

ز- **نظرة ابن خلدون للضرائب وتدخل الدولة: يعترف** ابن خلدون بضرورة وجود جباية تسنها الدولة على التجار، إلا أنه تفطن لأمر ضروري وهو أهمية خفض الضرائب وعدم رفعها لأن ذلك ينفر الناس من الأعمال المنتجة.

أما فيما يخص تدخل الدولة ودور الإنفاق الحكومي في التأثير على سير النشاطات الاقتصادية، فإن ابن خلدون يوضح أن **الطلبات الحكومية تخلق الرواج الاقتصادي عن طريق تحريك طلب واسع نحو مختلف السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرضها.**[4]

2- **الفكر الاقتصادي لدى المقريزي (1364 م – 1442 م):** رغم تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه العلمي في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها الا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر، فان كان تفسير ابن خلدون للظواهر من خلال نظرية القيمة فان المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي، وسنحاول التطرق الى منهج المقريزي في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية وأسباب الأزمات الاقتصادية اضافة الى قانون جريشام.

أ- **منهج المقريزي في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية:** يتميز منهج المقريزي بالخصائص التالية:[5]

- **اعتماد مبدأ السببية في تفسير الظواهر الاقتصادية:** وذلك من خلال مناقضته للمجاعات التي حلت بمصر منذ القدم حتى العصر الوسيط رافضا مبدأ القدرية السلبية والجبرية في النظر الى أصل الأزمات،

[1]- بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي – د راسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية – أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، بسكرة، 2015، ص:169

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 171.

[3]- رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص:57

[4]- المرجع نفسه، ص:58.

[5]- فتح الله ولعو، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار الحداثة، بيروت،1981، ص:91.

فهي ظواهر مادية واجتماعية مرتبطة بعوامل طبيعية واجتماعية واقتصادية تدوم بديمومتها وتزول بزوالها، فالأزمات هي وقائع اقتصادية تظهر عندما تجتمع مسبباتها ودواعيها.

- **النسبية في تحليل الظواهر:** امتاز منهج المقريزي اعتماد مبدأ النسبية في الاشارة الى الظواهر الاقتصادية وتحليلها واعطائها حجمها الطبيعي بدون زيادة أو نقصان، ويرى أن النظر الى الأمور الاقتصادية وأحداثها يجب أن يكون ضمن المنظور التاريخي لحدوث الوقائع وتعاقبها بشكل نسبي وضمن اطار تحليل الأوضاع الكلية ومقارنتها مع ما سبقها.

ب- **الأزمة الاقتصادية عند المقريزي:** إن الأزمة الاقتصادية عند المقريزي هي نقص المنتجات و السلع وارتفاع أثمانها عكس الأزمة في المجتمع الرأسمالي التي تتمثل في زيادة السلع وضعف القدرة الشرائية وانخفاض الأسعار والأرباح والأجور، ويرجع المقريزي أسباب الأزمة التي حدثت في مصر الى أسباب طبيعية وغير طبيعية، فالأسباب الطبيعية في معظمها تعود إلى جفاء الطبيعة مثل نقص مياه النيل وعدم نزول الأمطار وبعض الكوارث الطبيعية، أما الأسباب غير الطبيعية فهي أسباب اجتماعية و بعضها سياسي و الآخر اقتصادي والتي يمكن تفصيلها فيمايلي:[1]

- **السبب السياسي**: يتمثل في فساد الإدارة التي أثرت مباشرة على الانتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دورا هاما وخصوصا بعد ممارستها للسياسات الاحتكارية التي تجعل أهل الدول يتصرفون في كثير من الثروات من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الناس اضافة الى انتشار ظاهرة الرشوة.

ويؤكد المقريزي أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي الى الرخاء في حين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الناس سيما اذا سعت الدولة أن تسلك سلوك التجار المحتكرين في رفع الأسعار

- **السبب الاقتصادي: وهو** متعلق خاصة بمجال الانتاج ويتمثل في زيادة حدة ووتيرة نفقات الانتاج وظروف العمل السيئة التي كانت سائدة آنذاك، اضافة الى ارتفاع الريع الاقتصادي في الزراعة (أجرة الفدان) وارتفاع كلفة الحرث والبذر والحصاد نتيجة لارتفاع أسعار البذور وأجور العمال.

- **السبب النقدي**: المتمثل في تأثير العامل النقدي على النشاط الاقتصادي واستقراره، فيرى المقريزي في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان فاستطاع بذلك أن يسبق الأحداث بالإشارة والتلميح إلى التضخم والقوة الشرائية للنقود ويكون بذلك من رواد النظرية الكمية في قيمة النقود ومؤسسا للنظرية النقدية التي قدمها بعده " ايرفين فيشر" لكن فكره كان أعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث نوه ضمنيا على تأثير النقود على جميع المتغيرات الاقتصادية وهذا اعتراف بعدم حيادية النقود التي جاء بها الاقتصاديون الكلاسيك كما أنه يؤكد على فاعلية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، ولحل مشكلة زيادة النقود فقد طالب المقريزي بأن يتم سك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها وبهذا قد وضع أساسا لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام .

ج- **قانون جريشام وفكر المقر يزي للنقود:** لاحظ المقريزي في فترة الأزمة اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول وفسر اختفاء النقود الجيدة من خلال وجود النقود الرديئة، وبالتالي فمن خلال ارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين معدنيتين إحداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن آخر تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين أو النفيس إلى الاختفاء من التداول النقدي تاركة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول وهكذا تطرد وتزيح العملة الرديئة العملة الجيدة، وبالتالي فقد وضح المقريزي في تفكيره ما سمي فيما بعد" بقانون جريشام[2]."

[1]- أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص- ص: 21-45.
[2]- فاضل عباس الحسب، الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي، الدار العربية للطباعة، بغداد، العراق،1979، ص:461.

المبحث الثاني: النظم الاقتصادية في العالم الغربي

تميزت مرحلة العصور الوسطى في أوربا بظهور ما يسمى بالاقتصاد الاقطاعي والذي يعبر عن تجمع حقول صغيرة كونت أقاليم شاسعة اضافة الى ازدهار الاقتصاد الريفي الذي أدى الى ظهور قرى صغيرة ثم كبيرة والتي تطورت فيما بعد الى مدن فمهد ذلك للانطلاق الى من جديد الى اقتصاد وطني ودولي مزدهر، وعلى هذا الأساس سنحاول في التطرق في هذا المبحث الى النظام الاقطاعي والنظام الحرفي.

المطلب الأول: النظام الاقطاعي

حل النظام الإقطاعي محل نظام العبودية وقد ساد في أوربا في العصور الوسطى من انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية عام 476م الى غاية القرن 10، وسنحاول التطرق في هذا المطلب الى مختلف النقاط المتعلقة به.

أولا-نشأة النظام الاقطاعي وعوامل ظهوره: يسمى النظام الاقطاعي بالاقتصاد المغلق أو اقتصاد الضيعة وامتدت المرحلة التمهيدية له من القرن 5م إلى القرن 10م وهدفه هو تحقيق الاكتفاء الذاتي ويقوم في جوهره على الارتباط بين التبعية وحيازة الارض وقد ساد في غرب أوربا(فرنسا – ايطاليا- اسبانيا- الامارات الصلبية من بلاد الشام)ويعد الاقطاعي هو الشخص الوحيد الذي لديه سلطة اتخاد القرار في ظل هذا النظام [1].

وهناك العديد من العوامل التي أدت الى ظهور النظام الاقطاعي وهي في أغلبها نفس العوامل التي أدت إلى اضمحلال النظام العبودي خاصة سيطرت الملوك الجرمان على روما وعدم قدرتهم على إقامة سلطة مركزية فعمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم والإقطاعيات ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية وإصدار النقود بأسمائهم وبذلك أصبحت الإقطاعية تشكل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسنحاول تلخيص أهم العوامل فيمايلي:[2]

-حرب القبائل الجرمانية ضد الامبراطورية الرومانية في القرن 4 و5 م وسقوطها بيد هم واعتماد الملوك الجرمانيين على سادة الاقطاع لا دارة شؤون الممالك، وبنهاية العهد الروماني من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحى آثار دلك النظام، الا أنه حدث العكس فقد مد النظام الطبقي جدوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني فظهرت العلاقات الاقطاعية؛

- الأزمة الاقتصادية في القرن الثالث ميلادي وما أدت اليه من تفاقم التناقضات الاجتماعية الحادة، فأخد فقراء المدن والفلاحون الأحرار والمستأجرون يناضلون ضد مالكي العبيد مما أشعل العديد من الانتفاضات والثورات؛

- الفتح الاسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي أدى الى عزل أوربا عن بقية العالم وقطع طرق التجارة الخارجية بين الشرق والغرب؛

- اضافة الى الحروب الأهلية في الاقطاعيات المختلفة مما أدى الى قطع العلاقات التجارية بينها وانغلاق كل اقطاع على نفسه، فأصبحت كل اقطاعية تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي حيث كان الفلاحون الاقنان هم الذين يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد كما أن الانشطة الصناعية كانت تتم في ورشات السيد ذاته.

[1]- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص :43

[2]- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص:21.

ثانيا-ماهية النظام الاقطاعي:

1- **مفهوم النظام الاقطاعي**: نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حربي نشأ على أنقاض النظام العبودي قائم على حيازة الأرض بشروط محددة و تحديد الروابط والعلاقات بين مالكي الاراضي والقائمين على زراعتها، انتشر في أوروبا في العصور الوسطى واستمر سائدا فيها حتى بداية القرن 15 م[1]، فقد أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى عزل أوربا والتأثير على تجارتها وتفكيكها وخاصة بعد سقوط الامبراطورية الرومانية إلى أجزاء بشكل ممالك صغيرة حكم كل منها أحد الأمراء(النبلاء) و استطاعوا فيما بعد الحصول على سلطات واسعة ساعدت على استقلالهم عن السلطة المركزية، وفي داخل تلك الممالك الصغيرة بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم للنبلاء وكبار الملاك تخلصا من أعباء الديون والضرائب الأمر الذي سهل لأمراء الإقطاع سيطرة أشد في مقاطعاتهم وهذا بدوره أعزاهم ودفعهم للتنازل فيما بينهم عن النفوذ والسلطة فشبت الحروب الأهلية بين المقاطعات وانقطعت العلاقات التجارية فيما بينهم. وأخذت كل مقاطعة تأخذ بسياسة الاقتصاد الاكتفاء الذاتي.

2- **عناصر النظام الاقطاعي:** يمكن تلخيص أهم عناصر النظام الاقطاعي فيمايلي:[2]

- **السيد الاقطاعي:** هو الحاكم الذي يملك الارض ويكون من طبقة النبلاء أو المحاربين
- **التابع:** وهو الشخص المحكوم عليه بفلاحة الارض واستغلالها، وقد يكون من طبقة العبيد المزارعين بالوراثة.
- **الارض المقتطعة:** وهي الارض التي يمنحها السيد الاقطاعي الى التابع لضمان معيشته.

3- **مراحل النظام الاقطاعي:** يمر النظام الاقطاعي بمرحلتين أساسيتين هما الزراعة الاقطاعية والنظام الحرفي وسنحاول التركيز هنا على الزراعة الاقطاعية في حين أن المرحلة الثانية سنتطرق اليها في المطلب الثاني كنظام ثاني من النظم الاقتصادية في العالم الغربي في العصور الوسطى.

- **الزراعة الإقطاعية**: كانت الزراعة في المركز الأول للنشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام حيث تقوم على مبدأين:
  - إ ناتج الأرض هو المصدر الوحيد تقريبا لتلبية حاجيات السكان؛
  - الأعمال الزراعية استوعبت النسبة الغالبة للسكان.

أما فيما يتعلق بتنظيم الزراعة فقد استولى قادة الإقطاعيات على الأراضي الزراعية بمختلف الطرق منها إرهاق الفلاحين بالضرائب مما يدفعهم لتسليم الأرض مقابل الحصول على الحماية وتحول المزارعين إلى رقيق يعملون لدى الإقطاعيين، وكانت الزراعة منظمة كالتالي:

- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية والكنيسة؛
- يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أياما معينة من الأسبوع للعمل على أرضه؛
- كان يحق لرقيق الأرض توريث حق الزراعة إلى أبناءهم بعد وفاتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاع حالة موته.[3]

واعتمدت الزراعة الاقطاعية على عدة طرق تمثلت فيمايلي: [4]

[1]- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص:31.
[2]- صادق هادي، مرجع سابق، ص:29.
[3]- حوحو سعاد، مرجع سابق، ص:33
[4]- صادق الهادي، مرجع سابق، ص:34.

- **نظام الحقل الواحد:** تزرع جميع المحاصيل في حقل واحد، ويستمر المزارع في تكرار نفس المحصول حتى تقل خصوبة الأرض وتنخفض جودتها طبقا لقانون تناقص الغلة وحينئذ ينتقل الفلاحون إلى حقل أخر.
- **نظام الحقلين**: تقسم الأرض إلى حقلين يزرع أحدهما ويترك الأخر، وينتقل المزارع من حقل إلى أخر للمحافظة على خصوبة الأرض.
- **نظام الثلاث حقول**: تقسم الأرض إلى ثلاث حقول، يزرع اثنان ويترك الثالث بدون زراعة للمحافظة على خصوبة الأرض، ويتحول الفلاح بين ثلاث حقول، يزرع اثنان ويترك الثالث بدون زراعة للمحافظة على خصوبة الأرض ويتحول الفلاح بين الثلات حقول ليتمكن من رفع محصوله، و يعتبر النظام الثالث هو أحسن أنماط الانتاج الزراعي في ظل الاقطاعية.

ويعتبر **القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي** هو أن الإقطاعيين يجتهدون للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي للفلاحين، ومن هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد ورقيق الأرض كانت قائمة على أساس التبعية ويحصل الاقطاعي على المنتوج الفائض في شكل ريع من الفلاحين، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين: الإقطاعيين والفلاحين إلى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين والحرفيين والتجار والمرابون.

ثالثا-أشكال الريع الاقطاعي: هذا الريع يأخذ ثلاثة اشكال يمكن تلخيصها فيمايلي: [1]

1- **الريع السخري**: ينتج الفلاح ما يكفيه لسد حاجاته الضرورية فقط ويسخر بقية جهده لخدمة أرض الاقطاعي، فيعطي الفلاح الاقطاعي كامل جهده وعمله وينتج ماهو ضروري لبقاء حياته والمنتوج الفائض يأخذه الاقطاعي بدون مقابل.
2- **الريع العيني:** يقوم الفلاح باستغلال أرض الاقطاعي ولكن بمقابل تقديم منتجات له للإقطاعي أي أن الفلاح يعطي للإقطاعي محصول عينية فيأخذ الجزء الضروري لحياته والمنتوج الاضافي يذهب الى الاقطاعي في صورة نسبة من المنتجات.
3- **الريع النقدي**: يقدم الفلاح مقابل استغلال أرض الاقطاعي نقود، كما أنه يحصل على الضروري من المنتوج لبقاء حياته والفائض يقوم ببيعه وتقديم ثمنه الى الاقطاعي.

رابعا-النظام الضريبي والتجارة في ظل النظام الاقطاعي:

1- **النظام الضريبي:** هنالك عدة أشكال للضريبة في ظل النظام الاقطاعي يمكن تلخيصها فيمايلي:
أ- **الضرائب النقدية:** يدفعها كل من هو تحت حماية ورعاية الملك، و كل من يملك قطعة أرض، منزل، حيوانات، مطحنة، كما كانت تدفع على استعمال الطرق العمومية.
ب- **الضرائب العينية:** يدفعها أصحاب المنتجات الزراعية وتمثل 6/1 او 12/1 من الانتاج حسب المناطق الجغرافية.
ج- **ضريبة العمل:** تتمثل في العمل المجاني في أراضي الملك خاصة موسم الحرث والحصاد لمدة 8 أو 10 أيام في السنة.

د-العشور: وهي الضريبة التي يدفعها المؤمنون للكنيسة وذلك لاستمرار الاحتفال بالأعياد المسيحية وتمس كل ما ينتجه الفلاح ويملكه.

ه--ضرائب أخرى: ضريبة الحماية، ضريبة على المطاحن، ضريبة تجارة الملح، ضرائب الميراث، ضريبة الزواج.

[1]- عارف دليلة، مرجع سابق، ص:136.

2- التجارة: خلال الفترة الأولى من القرون الوسطى انكمشت التجارة في أوربا الغربية بسبب نظام الاقطاعيات وانغلاق كل اقطاعية على نفسها، وكان التجار يختصون في تجارة العبيد وتجارة المواد الغذائية كالملح والزيت وايضا بعض المواد كالحديد والخشب والنسيج والثياب واللؤلؤ.

خامسا-علاقة الفلاحين والكنيسة بالنظام الاقطاعي:

1- الفلاحين والنظام الاقطاعي: يمكن تلخيص أحوال الفلاحين الاقنان في ظل النظام الإقطاعي كمايلي:

- يمثل الفلاحون قوة العمل الأساسية داخل الاقطاعيات.

- عند انتقال ملكية الاقطاعية الى مالك جديد تنتقل معها ملكية الفلاحين والأراضي ووسائل الانتاج الأخرى.

- يحصل الفلاحون على الدخل من الاراضي الزراعية التي يملكونها ويدفعون مقابلها ضرائب لمالك الاقطاعية(الحاكم الأول).

- الاقطاع يختلف عن العبودية من حيث أنه أعطى للفلاحين نوعا من الحرية في التملك وحرية مغادرة الاقطاعية.[1]

2-**الكنيسة ودورها في النظام الاقطاعي:** بفعل دور الكنيسة الروحي فقد كانت سيطرتها أكثر من سيطرة الدولة، كما أن تأثير النظام الاقطاعي لم يتخطها فقد استطاعت أن تصوغ الدين بشكل يتفق مع معه ومع علاقاته الاجتماعية والاقتصادية بغرض دفع الشعوب الى قبوله والاستسلام والرضوخ له فقد كانت تدعو الى التقشف والزهد وحرمان النفس وتعذيبها استعداد لنعيم الاخرة.

كما أن الكنيسة امتكلت ثروة هائلة تتشكل من الأراضي التابعة لها والممنوحة لها من الحكام الاقطاعين والنبلاء، فأصبحت معنية بتوفير القوة العاملة التي تعمل لها على هذه الاراضي ومن ثم صارت اراضيها أيضا اقطاعيات كما هم الحال بالنسبة للنبلاء.

وقد كانت الكنيسة تمتلك الاراضي بدعوى استخدامها لأغراض كنسية وخدماتية الا أن الحقيقة أن رجال الكنيسة كانوا يمتلكون مساحات خاصة بهم، ومع الدعم التي كانت تحصل عليه الكنيسة من الملوك والنبلاء فقد أصبحت هي أكبر مالك للأراضي في أوربا وأكبر عنصر في النظام الاقطاعي.

كما أن ممتلكات الكنيسة ورجالها كانت كلها من المنح والهدايا الممنوحة من الأسياد والنبلاء لذلك فقد كان لهوؤلاء دور كبير في تحديد مسؤولين عنها والذين يعلنون بذلك الولاء لهؤلاء النبلاء حتى أن ابناءهم كانت تمنح لهم العضوية في الكنيسة رغم عدم علاقتهم نهائيا بالكهنوت أو الدين.

من جانب آخر فقد مارست الكنيسة الاستغلال المادي بشكل أكبر مما مارسه النبلاء والأسياد، وكان رجال الكنيسة يعيشون حياة الترف والبزخ ويتمتعون بالكثير من الحقوق والامتيازات الدينية والمدنية، وقد كانت الكنيسة تمتلك الاقطاعيات الواسعة ومعفاة من الضرائب بل تجنى الضرائب لصالحها في شكل عشور من طرف الجميع حتى الخدم في البيوت.

ومن أجل حماية ممتلكاتهم عمد رجال الكنسية الى احاطة أنفسهم بجنود وعساكر وجلبوا العبيد والفلاحين ممن بايعوهم على الدفاع والخدمة كحال العبيد لدى السادة الاقطاعيين، وقد كان رجال الكنيسة يرسلون رجالهم للانضمام الى جيوش الملك لتعزيز قوته مقابل الحصول على مناصب عليا في الدولة، وبالتالي فقد وقعت الكنيسة في شراك الاقطاع فوجدت نفسها مؤسسة سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية.[2]

[1]- صادق الهادي، مرجع سابق، ص: 32.

[2]- محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008 ، ص-ص:35 - 36

سادسا-عوامل انهيار النظام الاقطاعي وبالتحديد الزراعة الاقطاعية: لقد بدأت عوامل انهيار النظام الزراعي الإقطاعي في القرن الثاني عشر ممهدة الطريق لظهور نظام إقطاعي آخر وهو نظام أو انتشار الحرف وكان من عوامل التي أدت إلى انهياره ما يلي:

1- **ظهور الاقتصاد النقدي:** نتيجة ظهور النقود المعدنية وتطور دورها في عملية التبادل فتوسعت المبادلات وتم التخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي، فتحولت الزراعة إلى زراعة المحاصيل النقدية التي تنتج بغرض البيع؛ وبدأ الفلاحون يدفعون النقود بدل المحاصيل الى مالك الاقطاعية فأخدت العلاقة بينهما تتغير وهو ما ساهم في انهيار النظام الاقطاعي الزراعي.
2- **انتعاش المدن وظهور النظام الحرفي**: ازدهرت الحرف الصناعية والمدن وازدهرت معها الحركة التجارية، وأصبحت المدن تستهوي سكان الريف وانتقل النبلاء للعيش فيها وأصبحوا بذلك يؤجرون أراضيهم الزراعية بإيجار نقدي ليعشوا في المدينة عيشة ترف ورفاهية.
3- **ظهور الدول القومية**: ظهر هذا التنظيم في كل من انجلترا والبرتغال واسبانيا، فرنسا، السويد، هولندا ثم بقية دول العالم، فشكلت هذه الأخيرة ثورة ضد سلطة الإقطاعيين وأثارت رد فعل حول نفوذ الكنيسة، وحلت الضرائب القومية بدل الضرائب الإقطاعية كما استبدلت سلطة الإقطاعيين بسلطة القوميين.

المطلب الثاني: النظام الحرفي:

تعتبر المرحلة التي ظهر فيها النظام الحرفي مرحلة ازدهار العصور الوسطى وهي من سنة1000 الى القرن 15 وتسمى ايضا بمرحلة ازدهار النشاط التجاري الدولي والمحلي، وسنحاول في هذا المطلب التطرق الى ماهية النظام الحرفي والعوامل التي أدت الى تقسيم العمل انفصال الزراعة عن الحرفة والصناعة والنقابات الطائفية في المدن اضافة الى التجارة في ظل النظام الطائفي وعوامل انهياره.

أولا-ماهية النظام الحرفي:

1- **مفهوم النظام الحرفي:** بدأ هذا النظام في الظهور منذ القرن 13 واكتمل نموه في القرنين 13 و14، وأكثر ما يميزه هو أنه يعتمد على ايجاد السلعة والمهارة في صنعها لدى الحرفي اضافة الى أنه نظام يقوم على عدة أسس كالملكية الخاصة لوسائل الانتاج وخضوع الحرفيين الى قوانين غير مكتوبة ونابعة من التقاليد ولم يعرف تطورا كبيرا في وسائل الانتاج.

هناك من يعتبر النظام الحرفي المرحلة الثانية من النظام الاقطاعي، فالإقطاعية الزراعية سيطر عليها الاقطاعيون في حين النظام الحرفي سيطرت عليه الدول القومية التي كانت تمارس نفس ممارسات الاقطاعيين.

وفي ظل النظام الحرفي يعمل أصحاب الحرف خارج سلطة الاقطاعيين ويتمتعون بحرية امتلاك أدوات الانتاج وحرية الانتاج اضافة الى أنهم ويقومون بالنشاط الصناعي على حسابهم وبالتبادل التجاري بأنفسهم.[1]

2-عوامل نشأة النظام الحرفي: تعتبر العوامل التي ساعدت على انهيار النظام الاقطاعي هي نفسها التي ساهمت في ظهور النظام الحرفي اضافة الى جملة من العوامل الاخرى التي يمكن تلخيصها فيمايلي:[2]

أ- **الهجرة الريفية:** ان طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين الفلاحين الأقنان والسادة الاقطاعيين على أساس التسخر الكامل وظهور الدول القومية وبوادر ظهور التطور الحرفي داخل المدن أدى الى هجرة الفلاحين الأقنان من الريف أو الاقطاعيات الى المدن لامتهان الحرف والنشاطات الحرفية كأسلوب آخر للحياة الاجتماعية.

[1]- بوقرة ا ربح، خبابة عبد اله، مرجع سابق، ص: 61 .
[2]- صادق الهادي، مرجع سابق، ص-ص:36-37

ب- **توفر الامن:** لعبت الكنيسة دورا مهما في انهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد الى أخذ صورة جديدة والتوجه نحو بناء الاقتصاد القومي(الوطني)، حيث توسعت الطرق المأمونة فأدى ذلك الى توسع ونمو المبادلات والنشاط التجاري ونمو المدن وزيادة عدد السكان بها.

ج- **الحروب الصليبية:**(بين الدول القومية والاقطاعيين) لعبت الحروب الصليبية دور مهما في القضاء على سلطة الأفراد الاقطاع، حيت بدأت الحكومات القومية في تدبر أمرها وضم بعض الاقطاعيات الفلاحية اليها للحصول على التمويل من جهة وتجنيد الفلاحين للحروب من جهة أخرى.

د- **نشأة المدن الحرة:** أدت زيادة السكان وهجرة الفلاحين نحو المدن الى اكتمال تشكل معالم مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديلا عن سلطة الاقطاع مما شجع النشاط الحرفي وبداية تراكم رؤوس الأموال وهو ما مهد لقيام النظام الرأسمالي.

3-**التنظيم الاجتماعي في النظام الاقطاعي والحرفي:** يمكن تقسيم المجتمع في ظل النظام الاقطاعي والحرفي كمايلي:[1]

- **طبقة الاقطاعيين الزراعيين**: وهم فئة النبلاء المالكين للإقطاعيات.
- **طبقة الفلاحين الاقنان**: وهم عبيد الارض الذين يشتغلون في الزراعة.
- **طبقة الطوائف الحرفية**: خاصة بعد ظهور النقابات الحرفية مما أدى الى تمركز الصناعة في يد مجموعة من الطوائف.
- **طبقة التجار والممولين**: توسعت هذه الطبقة وسيطرت على رؤوس الاموال خاصة بعد الاصلاحات التي طرأت على الزراعة وحاجة الطوائف الحرفية الى لرؤوس الأموال للتوسع الصناعي.
- **طبقة الحكام** (الطبقة الحاكمة): وظهرت هذه الطبقة بشكل اساسي بعد ظهور الدول القومية، وتشمل الافراد الذين يسيطرون على الحكم وفي الغالب أفراد هذه الطبقة ينحدرون من الطبقات الثلاثة الأولى.

ثانيا-العوامل التي أدت الى تقسيم العمل، انفصال الزراعة عن الحرفة: هناك عدة عوامل أدت الى انفصال الزراعة عن الحرفة يمكن تلخيصها فيمايلي:[2]

1- **ظهور الطوائف الحرفية والنظام النقدي:** أدى التخصص والتحسن الصناعي وظهور النقود الى احداث فجوات كبيرة بين الزراعة والحرفة، حيث أن الانتاج أصبح موجه للسوق بدل الفلاحة كما كان في نظام الضيعة وأصبح الهدف الرئيسي للنشاط هو تكوين رؤوس الاموال بعد أن كان اشباع الحاجات.

2- **الاصلاحات الزراعية:** الزام الفلاحين التخصص في المجال الزراعي بإعطاء كامل الجهد والوقت للنشاط الفلاحي وتشجيع التفكير العلمي للتوجه نحو الزراعة خاصة الزراعة الرأسمالية لاسيما بعد زيادة عدد السكان والذي أدى الى زيادة الطلب على المواد الغذائية اضافة الى تعويض الادوات والمعدات الفلاحية باخري أكثر حداثة.

3- **التقدم الصناعي وحاجة الدول القومية للصناعة**: وهو يعتبر السبب الرئيسي لفصل الزراعة عن الحرفة وأصبحت غالبية رؤوس الاموال توجه الى الصناعة دون الزراعة اضافة الى هجرة الفلاحين، ومن مظاهر هذا التقدم الصناعي ظهور طواحين المياه وطواحين الهواء ومعاصر الزيتون وتطور الصناعة المعدنية.

4- **تطور العلاقة بين الاقطاعي والفلاح القن**: بعد أن تطورت الحياة في المدن أصبحت تستهوي النبلاء الاقطاعيين فصاروا يفضلون العيش فيها وترك اقطاعياتهم فتطورت العلاقة بينهم وبين الفلاحين الاقنان من علاقة مالك-فلاح(قن) الى علاقة مالك –مستأجر وأصبح الفلاح يدفع للمالك ريعا نقديا بدل الريع العيني، وتحول هدف الانتاج من اشباع الحاجيات الى تكوين راس المال واصبح السوق مصدرا ضروريا لتلبية الحاجات.

[1]- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص:52

[2]- صادق الهادي، مرجع سابق، ص-ص:39-40.

ثالثا-الصناعة والنقابات الطائفية في المدن: النظام الطائفي هو نظام اقتصادي ثانوي نشأ عن النظام الحرفي يعتمد على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف تضم كل العاملين في المهنة، ولقد كان أصحاب الحرف يمثلون قوام الصناعة الحرفية في مراحلها الاولى ويقيمون في المدن خارج سلطة القادة الاقطاعيين ويمارسون النشاط الصناعي في اطار عائلي وقد كانوا يملكون ادوات الانتاج ويقومون بالنشاط الصناعي والتجاري لوحدهم، ومع مرور الوقت انتظمت الوحدات الحرفية في تنظيمات نقابية طائفية للدفاع عن مصالحهم وذلك من خلال مايلي:[1]

1- **الحفاظ على مستويات الأسعار:** تحديد سعر أدنى للبيع لمنع دخول منافسين جدد.
2- **تحديد عدد الحرفين والعمال:** للتحكم في الانتاج وتثبيت العرض لتثبيت لأسعار.
3- **منع دخول أفراد جدد:** منعت النقابات دخول منتجين جدد خاصة من سكان الأرياف للمحافظة على الأسعار وجودة المنتوج.
4- **مراقبة جودة المنتوج:** وضعت هذه النقابات شروط تتعلق بالمواصفات الفنية للمنتوج وظروف الانتاج كمنع العمل ليلا ومنع ازدواجية النشاط اضافة الى ضرورة العمل أمام الجمهور.
5- **وضع شروط للعضوية في النقابة:** مثل قضاء فترة تربص، توفر رأس المال، ضرورة الزواج، تسديد رسوم العضوية والتي كانت مرتفعة، تقديم ابتكارات جديدة لتحسين نوعية الانتاج وتخفيض التكلفة. والحقيقة أن كل هذه الامور أدت الى زيادة قوة النقابات ونفودها وتحولت الى تكتلات احتكارية.

رابعا-التجارة المحلية والدولية في ظل النظام الحرفي: تميزت هذه الفترة بانتشار الأسواق المتنقلة(المعارض) وهذا نتيجة ظهور مجموعة من العائلات التجارية عبر أوربا والتي أصبحت فيما بعد أساس البرجوازية الحديثة.

اضافة الى تطور أشكال وصور حماية التجارة والتجار من طرف الحكام أي الملوك كرد فعل جميل لهم مقابل ما كانوا يحصلون عليه من الاموال والعقول الرشيدة، وتجهيز الجيوش وهذه الحماية كانت في مواجهة الشروط والمطالب التي كان يفرضها الاقطاعيون على التجار ومن أهمها رسوم المرور على الاقطاعية.

كما ظهرت شيكات للصرف فحتى يواجه التجار ندرة القطع النقدية الفضية والذهبية ظهرت في ايطاليا شيكات للصرف والتي شاركت بصفة معتبرة في ازدهار التجارة المحلية والدولية اضافة الى استعمال الارقام العربية في الحسابات التجارية لأنها أسهل في كتابة الحسابات.[2]

خامسا- عوامل انهيار النظام الحرفي: هذه العوامل لم تساهم في القضاء وانهيار النظام الحرفي بشكل مباشر كما حدث مع الأنظمة السابقة وانما شكلت دافعا قويا للتحول الى نظام اقتصادي واجتماعي أكثر تطورا وتعقيدا وهو النظام الرأسمالي ويمكن تلخيصها فيمايلي:

1- **نشاط حركة الكشوفات الجغرافية:** أدت الكشوفات الجغرافية الى تطور التجارة بين أوربا والعالم الجديد ودول الشرق الاقصى وذلك من خلال الوصول الى أسواق جديدة ومصادر جديدة لتدفق الذهب والفضة نحو أوربا فزاد ذلك من تطور النظام النقدي ووفرة رؤوس الأموال الأمر الذي أدى الى انتعاش النشاط الصناعي.
2- **النهضة العلمية والفكرية وحركة الاصلاح الديني:** شهدت أوربا في ههذ الفترة حركة كبيرة من التطورات العلمية والفكرية والفلسفية وكلذك قيام ثورات دينية اصلاحية ضد الكنيسة.
3- **تطور النظام النقدي وزيادة استخدام النقود في المعاملات:** وهذا خاصة بعد زيادة تدفق الهذب والفضة الى أوربا وتحول بدلك نظام المعاملات من المقايضة الى المبادلات النقدية.

اضافة الى هذه العوامل هناك عوامل أخرى ساهت بشكل مباشر في انحلال النظام الحرفي يمكن تلخيصها فيمايلي:

[1]- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص- ص: 49-50.
[2]- بن طاهر حسين، مرجع سابق، ص:65.

1- **عدم التقدم الصناعي:** عملت النقابات الطائفية على ابقاء نفس مستوى الانتاج التقليدي لأنها وضعت العقبات أمام العمال الفنيين فانعدمت روح الابتكار والاختراع.
2- **التساوي في السوق:** كانت النقابات توزع حاجات السوق بين أعضائها بالتساوي ولا تفرق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء مما أدى الى خروج بعض العمال عن النظام.
3- **التقيد في ادوات الانتاج وعدد العمال:** هذا الامر لم يسمح بالتوسع الصناعي.
4- **الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال:** والتي أدت بالعاملين اما بالخضوع للنقابة أو الخروج عن دائرة نفوذها في المدينة وممارسة العمل في الريف لذلك فقد كثر التذمر والشكوى من ههذ النقابات وصار الغاؤها في طبيعة الاصلاحات المطلوبة.[1]

المبحث الثالث: الوقائع الاقتصادية في العالم الاسلامي

تعتبر فترة العصور الوسطى الطويلة فترة انفتاح فكري واقتصادي واشعاع للحضارة الاسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الاسلامية حتى وصلت الى أجزاء عديدة من أوربا، وقد تميز العالم العربي بعدة حضارات قديمة اختلفت باختلاف الأزمنة وتعاقبها وأدت إلى تقسيم التاريخ العربي الإسلامي إلى محطات رئيسية سنحاول في هذا المبحث التطرق لها.

المطلب الأول: الوقائع الاقتصادية قبل الاسلام:

كان المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام يعيش حياة قبلية تميزت بسيطرة المنطق القبلي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، و كان المجتمع العربي يعيش حياة بدوية ويمارس النشاط التجاري خاصة قبيلة قريش كانت تسعى للسيطرة على التجار من خلال صراعها مع الإمبراطوريات المجاورة لها حول الطرق المؤدية إلى الأسواق الخارجية مثل: سوق الشام و اليمن، وتزامنت هذه الظروف مع انحلال النظام البدائي وزواله في القرن 6 ميلادي ، حيث تحول المجتمع العربي من مجتمع بدوي إلى مجتمع زراعي و تجاري (التجارة تمارس في مكة و الزراعة تمارس في المدينة) وأدى هذا التحول إلى نمو رؤوس الأموال من جهة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من جهة أخرى مما أدى إلى تراجع روح الانتماء، والروابط الجماعية بين أفراد القبيلة.[2]

المطلب الثاني: الوقائع الاقتصادية في صدر الاسلام:

جاءت الشريعة الإسلامية وظهر معها أول تشريع جعل حقا للفقراء في أموال الأغنياء، بحيث لم يعد إشراك أفراد المجتمع في الثروة الوطنية العامة مسالة ضمير أخلاقي بل أصبح قانونا وتشريعا يلتزم به كل فرد فازدهرت الحالة المالية والاقتصادية للأمة من جميع النواحي سواء الزراعية او الصناعية او التجارية أو النواحي الأخرى، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف هذه الجوانب.

أولا- تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في صدر الاسلام: بعد أن جاء الاسلام أحدث ثورة اجتماعية شاملة أحل فيها مفهوم الأمة محل مفهوم القبيلة ومفاهيم الإيمان محل مفاهيم الشرك والإلحاد ومفاهيم الشريعة الإسلامية والعدالة الاجتماعية محل مفاهيم الاستغلال والتسلط المادي ومفاهيم الانقسام والتمييز بمفاهيم المساواة بين المسلمين الذين لا تفريق بينهم إلا بالتقوى.، وأرسى الشورى كأساس لدولة حديثة بدأت مقدماتها في المدينة ثم انتشرت في باقي الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق وأصبح ينظم الإيرادات العامة التي تتطلبها الدولة الحديثة فكان الخراج والجزية والزكاة، وهكذا ولدت امبراطورية أصبحت بسرعة مركزا عالميا نابضا بالتقدم الاقتصادي و الحضاري، كما أنه ظل التفاوت في الثروة والانقسام الاجتماعي فمكة التي كانت مدينة تجارية كانت تضم فئة التجار الذين كان منهم التاجر الكبير والتاجر الصغير وما يقع بينهما كما وجدت فئة العبيد وكانت تفرض عليهم أجورا يومية .وهذا ينطبق على مختلف المناطق مع خصوصية المناطق الز ا رعية مثل الطائف ويثرب لوجود المزارعين بعدد كبير غالبيتهم يعيشون عيشة كفاية إلا أن ما

[1]- اسماعيل محمود علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011 - ، ص:11 .
[2]- حوحو سعاد، مرجع سابق، ص:29.

يمكن قوله أن حدة التفاوت في مكة كان كبيرا مقارنة بالمناطق الأخرى إذ أن التجارة من شأنها أن تخلق متفاوتا حادا في الثروات .إلا أن الأوضاع لم تصل إلى حد الفصل الطبقي لتبلور الطبقات الاجتماعية.

كما أن الاسلام خلق اقتصادا متينا قائما على التوزيع العادل للدخل والثروة وتنظيم السوق والتجارة على اساس الحرية والمنافسة الكاملة وقرار نظام التمويل بالمشاركة بدل التمويل الربوي اضافة الى وضع اسس للملكية العامة وتحديد اطارها وفرض العمل وعمارة الارض وارساء قاعدة الكسب الحلال ودور الدولة الراعية.[1]

ثانيا-الزراعة في صدر الاسلام: تميزت الزراعة في هذه الفترة بتطور طرق الإنتاج الزراعي وتنوع المحاصيل كزراعة القطن والأرز بسوريا والعراق واستيراد أنواع من الفواكه من البلدان الأجنبية وزراعتها بالبلاد العربية.

1- تنظيم النشاط الزراعي:

أ- **تنظيم عملية الري:** بمياه الامطار عبر القنوات وذلك حسب موقع الارض المزروعة (العليا ثم السفلى) وحسب طبيعة المنتوج (نخل أو زرع)

ب- **تنظيم ملكية الارض المزروعة:** الاراضي الموات وتكون ملكا لمن يقوم بإحيائها والأرض التي أسلم عليها أهلها تبقى ملكا لأهلها وأرض الصلح ما صولح عليه أهلها مقابل الجزية أو الخراج أما الارض التي فتحت عنوة فهي 5/4 للفاتحين مقابل آدائهم للزكاة وأرض الحمى هي أرض للمصلحة العامة دون تمليكها للخواص في حين أرض الصدقات فهي مملوكة لبيت مال المسلمين

ج-تشريع صيغ لتنشيط الاستثمار الزراعي: تجمع بين الأيدي العاملة وأصحاب رؤوس الاموال منها: المزارعة: وهي اعطاء مالك الأرض أرضه للمزارع مقابل جزء من المال والمساقاة وهي دفع الزرع أو الشجر لمن يسقيه مقابل جزء من المحصول اضافة الى السلم وهو يتقدم فيه الثمن أي ارسال المال ويتأخر البيع أو السلعة.

2- **أهم المنتجات الزراعية:** تتمثل في التمور حوالي 130 نوعا اضافة الى القمح والشعير والخضروات والفواكه والتي تزرع تحت النخيل.[2]

ثالثا-الصناعة في صدر الاسلام: عرفت الصناعة تطور في وسائل الإنتاج مثل: أدوات الغزل والنسيج وصناعة الزجاج والعطور وغيرها وبالتالي بدأ يظهر التخصص في الإنتاج في المدن، كما أقيمت المصانع الحكومية وغير الحكومية مستخدمة العمال والطاقة المائية أو الحيوانية وكانت حرية العمل وامكانية الإثراء موجودة كما أن اليد العاملة رخيصة ومتوفرة وكانت أقطار الدولة الإسلامية تصدر إلى العالم مواد أولية لصناعتها.

كما أن الصناعة تميزت بالعديد من المواصفات فقد كانت تعتمد على المهارات اليدوية وعلى العبيد و كان **رابعا-التجارة في صدر الاسلام:** قامت مراكز تجارية ومؤسسات مصرفية ذات فروع في عدد من الأقاليم داخل الدولة الإسلامية وخارجها، وأوجدت الحياة الاقتصادية المزدهرة تقنية الضمانات والمدفوعات بطريقة السفتجة.فبدأت عملية نمو اقتصادي قائمة على تكاثف الفعاليات الاقتصادية المتمحورة حول الازدهار التجاري الذي يحركه عامل الربح وذلك نتيجة لعدة تشريعات **في عهد النبي صل الله عليه وسلم ك** ترك السوق حرة وعدم التدخل في التسعير وتحريم الربا ومنع الاحتكار ومنع الغش في البيوع ومراعاة اعراف أهل مكة في التجارة وفي الزراعة أعراف المدينة في الكيل والوزن اضافة الى منع بيوع الغرر وتلقي الركبان والرقابة على السوق من خلال استحداث مهنة المحتسب في عهد عمر بن الخطاب.

[1]- عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص:.158 .

[2]- صادق الهادي، الجزء الثاني، ص-ص: 2-3.

الغرض منها هو تحقيق الاستهلاك المحلي، وكانت قائمة على جملة من القواعد كالحث على العمل والكسب الحلال والحث على اعطاء العمال أجورهم وعدم بخسهم والاحسان إليهم اضافة الى الحث على اتقان العمل وعدم الغش، كما يمكن الاشارة أن أبرز الصناعات كانت تتمثل في الحدادة والنجارة والدباغة والغزل والنسج للنساء وكذا الصناعة والخياطة والبناء.

كما أن التجارة الخارجية في صدر الاسلام تميزت بالعديد من المواصفات والخصائص كالرواج وازدهار التجارة مع مصر والحبشة عن طريق ميناء" الجار" وازدادت نشاطا في عهد الفاروق فسن نظام العشور لتحفيز جلب السلع للمدينة.[1]

المطلب الثاني: الوقائع الاقتصادية في عهد الدولة الأموية والعباسية

سنحاول في هذا المطلب التطرق للوقائع الاقتصادية في عهد الدولتين الأموية والعباسية من حيث تطور النشاط الزراعي والصناعي والتجاري.

أولا-الوقائع الاقتصادية في عهد الدولة الاموية (41ه -132ه): كانت الأقطار التي اتجه إليها الفتح الإسلامي تعيش عصرا من العبودية حيث إقطاعيات الأسر الحاكمة وحيث العبيد إلى أن جاء الفتح فاعتبر أ را ضي الأسر الحاكمة و أ را ضي النبلاء الكبار ملك لبيت المال، كما أن الفتوحات سهلت تجمع الثروة بين أيدي فئة قليلة أعطيت أر اضي كثيرة للأغنياء وتحول العرب القادمون من الجزيرة العربية من ممارسة النشاط التجاري إلى الملكية الز ا رعية حيث أدرك أشرا ف القبائل أهمية الأرض وما تعود به من ثروة فسارعوا لامتلاكها بينما أدرك عامة الشعب ذلك بشكل متأخر، لذلك فقد تطورت الزراعة في عهد الدولة الاموية وهذا نتيجة المشاريع التنموية الزراعية كالسدود وغيرها وتركز مراكز الانتاج الزراعي المهمة حول الانهار اضافة الى التغير في هيكل الملكية الزراعية أي نمو الملكيات الكبيرة وهذا بفعل دخول الأمراء والوزراء في مختلف مجالات الانتاج الزراعي بما يملكونه من سيولة نقدية كبيرة، ولعل من أهم نتائج هذه المرحلة في المجال الزراعي هو أولا ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة والتي لها العديد من المزايا والنتائج الايجابية كامتصاص البطالة المقنعة التي كانت موجودة في الاراضي الخراجية(اراضي الخراج) و زيادة الطلب الكلي في الدولة الاموية من خلال عوائد العاملين في القطاع الزراعي اضافة الى زيادة العرض الكلي في الدولة الاموية من خلال زيادة عرض المنتجات الزراعية، وارتفاع المستوى المعيشي للفقراء من خلال زكاة وصدقات تلك المزارع ، وثانيا اختفاء أراضي الصوافي (وهي الاراضي المملوكة للدولة) وتحولها الى اقطاعيات واختفاء ملامحها بعد احتراق ديوان الدولة الذي فيه السجلات التي تبين حدودها، وثالثا الاصلاح الزراعي في عهد عمر بن عبد العزيز والذي تضمن منع بيع الأراضي الخراجية وتحولها الى أراضي عشيرية و القضاء على أسباب تكون الملكيات الصغيرة على حساب الملكية الصغيرة اضافة الى تقديم القروض الزراعية للمزارعين فيما فيهم غير المسلمين و تنشيط جانب الطلب الفعال على المنتجات الفلاحية من خلال رفع دخول بعض الفئات ومنع العطاء عن التجار و مصادرة الملكيات التي تحصل عليها بعض افراد الاسرة الحاكمة بقوة السلطان واعادتها الى ملكيات عامة.[2]

أما في مجال الصناعة فقد تطور صناعة السفن خاصة الحربية منها وصناعة البناء مع تطور العمران كما تركزت الصناعة بجوار مصادر المواد الاولية وتأثرت بارتفاع تكلفة المواصلات البرية وضعفها.

في حين مرت التجارة الداخلية في الدولة الأموية بثلاثة مراحل وهي مرحلة ضعف الحركة التجارية، ومرحلة نمو الحركة التجارية ثم مرحلة تدهور وانكماش الحركة التجارية، أما التجارة الخارجية فقد كانت تتم عبر خطوط النقل البرية والبحرية ومرت بمرحلتين هما **مرحلة نمو وازدهار** وتميزت بالتجارة مع الدولة البيزنطية و كثرة الاضطرابات في المشرق و الاستقرار الامني في الاقاليم الغربية اضافة الى الاعتماد الكلي المتبادل بين الدولتين في السلع الاساسية و **مرحلة تدهور وانحسار** وتميزت بتدهور العلاقة السياسية

[1]- حوحو سعاد، مرجع سابق، ص- ص:31-32

[2]- صادق الهادي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص-ص:6-7

بين البلدين و منع تصدير ورق البردي لبيزنطية نهائيا و شح التوابل والسلع الصينية و حالة اسواق أوربا السيئة.[1]

ثانيا- الوقائع الاقتصادية في الدولة العباسية:(132ه- 656ه): شهدت الخلافة العباسية مرحلة انقراض المجتمعات القبلية وتطور ملحوظ في النشاط التجاري إلى جانب النشاط الز ا رعي كما نمت في العهد العباسي المدن وازدادت الحرف المهنية وانتظمت قوانينها وتراكمت الأموال مما كوّن فئة رأسمالية ناشطة اعتمدت مبدأ شركات المساهمة وتدخلت الدولة في الأسعار وخصوصا بالنسبة للمواد الغذائية كما زاد نشاط الصيارفة وراجت الصكوك، وبصورة عامة فقد شهدت المرحلة العباسية تطورا كبيرا في مجال الصناعة والزراعة والتجارة وسنحاول التطرق لكل منها بنوع من التفصيل.

بالنسبة للزراعة فقد انقسمت الأراضي الزراعية في الدولة العباسية الى الاقتطاعيات و أراضي الملك و أراضي الوقف و الأراضي المشاعية و السلطانية وكانت تنتج الحنطة(القمح) والشعير و التمور و الارز والفواكه ، وقد شملت السياسة الزراعية في العهد العباسي اعتماد ضريبة الارض (وهي كانت تمثل أهم موارد الخزينة) ومساعدة الفلاحين من خلال منح القروض لهم لشراء البذور و بناء القنوات والسدود، اضافة الى اعتمادها على طريقة المناوبة في الزراعة و استعمال الحيوانات لجر المحراث والحصاد يتم باستعمال المنجل و استعمال التسميد خاصة أمام جدور الاشجار وقيام الحكومة بتوزيع مياه الري عن بناء السدود وشق القنوات و استعمال الآلات الرافعة كالدلو والسانية والنواعير والدواليب والتي تديرها، أما مناطق الزراعة فقد اقتصرت في الجنوب على الأراضي المحيطة بالأنهار والممتدة على ضفاف القنوات أما في الشمال فكانت تعتمد أساسا على الأمطار.[2]

أما الصناعة في الدولة العباسية فقد تنوعت بين الصنائع الضرورية للمجتمع وهي الزراعة والحياكة والصنائع الروحانية كالمهن الفكرية والصنائع الجسمانية وتشمل الحرف اليدوية، وقد كانت أهم الصناعات هي الحياكة والنسيج والصياغة والحدادة والنجارة والصابون والدهون والعطور ودباغة وصناعة الأحذية، وهذه الصناعات يقوم بها صنفان من العمال الاحرار يعيشون في المدن أو يسكنون في الأرياف والعمال الرقيق أو الأقنان يعيشون في الريف.

أما في الجانب التجاري فقد كان هناك عدة أنواع أو أصناف من التجار(الركاض: وهو التاجر الدي يتعامل مع بلدان مختلفة، الخزان: يشتري البضاعة وقت توفرها بكثرة وقلة الطلب عليها وينتظر وقت تنعكس الظروف وتبيعها، المجهز وهو التاجر الذي لا ينتقل بين البلدان، وانما له وكلاء يرسل اليهم السلع لبيعها ويشترون له سلع اخرى ويرسلونها)، وتكونت الشركات التجارية وهي شراكة بين التجار وتكون المساهمة فيها نقدية أو عينية ولها ثلاث أصناف(**شركات المفاوضة** تكون بالنقد بالتساوي في المساهمة وفي الربح والخسارة ولكل منهما الحق في التصرف في راس المال حسب تقديره، **شركات التضامن** اتخذت اشكال مختلفة بالنسبة الى شكل المساهمة والحصة من الربح، **شركات الوجوه**: وتسمى شركة المفاليس وتعتمد على سمعة التاجر في السوق لأخذ السلع وتسديدها بعد بيعها.)، اضافة الى ظهور الائتمان و الذي أخذ الأشكال التالية:(**السلف المؤجل** وهو اقتراض مبلغ من المال ودفعه في وقت لاحق حسب الاتفاق، **الاستلاف المنجم** وهو اقتراض المال ثم تسديده عبر اقساط في زمن محدد، **المضاربة** اشتراك طرف بالمال والطرف الاخر بالعمل مقابل حصة من الربح)، كما تنوعت الضرائب فأخذت عدة أشكال (الفيئ وهو ما يؤخذ من الكفار دون قتال، الخراج وهو ضريبة تجنى على الارض الزراعية، الجزية تؤخذ من أهل الكتاب، الضرائب على التجار المشركين، الخمس وهي الغنائم، الركاز من المعادن، الزكاة أو الصدقة).[3]

[1]- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص:34

[2]- حوحو سعاد، مرجع سابق، ص- ص: 32-33.

[3]- صادق الهادي، مرجع سابق، ص-ص: 13-15.

المطلب الثالث: الوقائع الاقتصادية في مرحلة الانهيار وعلاقة الاقطاعية بالمجتمع الاسلامي.

أولا-الوقائع الاقتصادية في مرحلة الانهيار: في هذه المرحلة عرفت الساحة السياسية العربية تراجعا في مركز الخلافة الإسلامية مع دخول الحماة الأجانب لها وذلك مع بداية القرن 10 م وتميزت هذه المرحلة بانتشار النظام الإقطاعي على جميع الأصعدة مع سيطرة الإقطاع العسكري على أموال المجتمع وإهماله بمقومات الزراعة والإنتاج بصفة عامة وهذا ما أدى إلى تدهور وضعية الفلاحين نتيجة الضرائب الباهظة التي كانوا يدفعونها للقادة العسكريين فتشتت المجتمع من جديد إلى قبائل متناحرة كانت هدفا للحملات الصليبية التي تمثل بذور الاستعمار الحديث وبذلك عرفت الخلافة العباسية نهايتها عندما دخل المغول بغداد في 1335م وبالتالي انهارت الحضارة الإسلامية ولم تعد قوة سياسية و لا اقتصادية وتوسع الإقطاع العسكري أكثر فأكثر وتركزت الثروة في أيدي الحكام و أصبحت الدولة عاجزة عن أداء دورها الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

ثانيا- الاقطاعية والمجتمع الاسلامي: يؤخذ من التاريخ أن القرى الزراعية في المجتمع العربي قبل الإسلام كانت قرى نصف استرقاقية أي السادة أنفسهم يعملون في حقولهم كما أن تربية الماشية كانت هي الأخرى من أشغال السادة والعبيد معا، وبمجئ الإسلام سن بشان نظام الأرض التشريع الأول الذي كان يتعلق بالزكاة والخراج، وبعد توسع المجتمع الإسلامي وقع تدقيق هذا النظام في زمن عمر بن الخطاب بعد الاستيلاء على الأراضي الواسعة بالعراق والشام ومصر، حيث اهتدى إلى فكرة المورد الثابت الدائم الذي هو الخراج ليوزع على جماعة المسلمين المحتاجين، وبمرور المزن أصبحت فكرة الملكية تتطور تطورا سريعا وخاصة بعد اعتقاد بعض الجماعة الإسلامية أنه كان من الواجب توزيع الأراضي المحتلة على أفراد الجماعة حسب الأسبقيات في الإسلام وهذا ما يميز به العهد الأموي.

لكن هذا التوزيع ما لبث إلا يسيرا حتى تحول إلى إقطاعية كانت في زمن ظهورها الأول تتصف بمظهرين:

- **المظهر الأول** :هو تملك بعض الأفراد أراضي بالعراق والشام، وتركوا عليها عمالها وأخذوا لأنفسهم خراجها فتضخمت بذلك ثرواتهم وانتقلت من بعدهم إلى أبنائهم مما أدى إلى تكوين طبقة من أثرياء العقار مما يمكن تسميتهم إقطاعيين.
- **المظهر الثاني :**ويتمثل في إقطاعية الدولة التي كانت تستغل بيت مال الجماعة الإسلامية لخلق طبقة مستغلة لعمال الأرض وللأمة جمعاء في نفس الوقت، هذا هو المظهر للإقطاعية عند المسلمين.

في حقيقة الأمر كانت هذه الإقطاعية في بادئ الأمر قائمة على أساس خدمة الجماعة الإسلامية لكن التطور الزمني، وخاصة في العهد الأموي والعباسي ثم من بعده العهد العثماني، تحولت الإقطاعية عمليا إلى الأخذ بالنظم والسلوكيات الإقطاعية الجارية، حيث اتسمت بالخصائص التالية:

- استيلاء أرباب السلطة ومساعديهم على الأراضي الخصبة وبحكم الحاجيات المتزايدة والتبذير المسرف انقلبت الأوضاع وأصبح الفلاحون الصغار يعانون عبئا ثقيلا من الإتاوات والخراج؛
- تحول بيت مال المسلمين في جميع معانيه ووظائفه، إذ أصبح شبه خزينة خاصة برجال السلطة يتصرفون في أموال الدولة حسب رغباتهم؛
- قد خلف هذا التصرف علاقات جديدة بين المالكين والفلاحين الذين كانوا يعتبرون بمثابة للأرض، مما أدى إلى توضيح معالم الطبقية وبروز الإقطاعية بروزا واضحا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحتى سلوكيا.

نلاحظ أنه يجب على الباحث في المجتمعات الإسلامية أن ينتبه إلى تاريخها وقوة تباينها، وسرعة حركيتها بسبب تناقضاتها الداخلية وأن القبلية والأعراق التي تنطمس معالمها في هذه التناقضات لا تفسر الأحداث

[1]- بن الطاهر حسين، مرجع سابق، ص: 48.

والصراعات بقدر ما يفسرها التباين الاقتصادي والتطرف في التناقض الذي يفرضه الحكم الإقطاعي النوعي الذي كانت عليه الدولة الإسلامية فمثلا لا نحكم على الإقطاعية بأنها من نفس العرق والأمر كما كان بالنسبة للإقطاعية الأوربية، بل نجد في المجتمع الإسلامي أن ابن أمير يصبح متسولا في مجموعة من المتشردين وأن البدوي يصبح أميرا يحارب من أجل الدفاع عن الحضارة[1].

[1]- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص-ص:37-38.

الفصل الرابع:
النظام الرأسمالي

تمهيد:

بعد زوال النظام الإقطاعي في أروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي ازدهر في أروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة، ومحاولة منا للإلمام بالوقائع الاقتصادية التي ارتبطت بهذا النظام قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام حول النظام الرأسمالي.

المبحث الثاني: أشكال النظام الرأسمالي.

المبحث الثالث: تقييم النظام الرأسمالي.